

الصعيد العالمي

٢٠١٥

المسلم على

العنف

الجميع
قيم

مخلص تنفيذي

عرب



تم نشر "عبء العنف المسلح على الصعيد العالمي" من قبل صحيفة جامعة كامبريدج وتم إنتاجه من قبل الأمانة العامة لإعلان جنيف.

يمكنك الحصول على معلومات إضافية عن إعلان جنيف وأنشطته ومنشوراته من خلال زيارة: www.genevadeclaration.org

هذا التقرير قائم على بحث أجري من قبل مسح الأسلحة الصغيرة لصالح الأمانة العامة لإعلان جنيف ولا يشير بموجه إلى دعم من قبل أي دولة.

معلومات حول هذا الموضوع: www.cambridge.org/9781107640191

Geneva Declaration Secretariat, Geneva 2015 ©

Suggested citation for the full report:

Geneva Declaration Secretariat. 2015. *Global Burden of Armed Violence 2015: Every Body Counts*. Cambridge: Cambridge University Press.

صور الغلاف

أعلى اليمين: شخص نادب يحمل شمعة فوق جثة ثائر منسَّق لقي حتفه أثناء قتال مع الحكومة الأوكرانية في فوهليريسك، دونيتسك، شرق أوكرانيا في شهر شباط، ٢٠١٥ © Vadim Braydov/AP Photo

منتصف اليمين: عاملين طبيين يستعيدون جثث متظاهرين قتلوا خلال انشقاق في بانكوك، تايلند في شهر أيار، ٢٠١٠ © Jack Kurtz

أسفل اليسار: أطفال ينظرون من ثقب في جدار منزلهم نتج عن قصف وقع في ٢٠١٤ خلال حرب دامت ٥٠ يوماً في مدينة غزة، المناطق الفلسطينية، يناير، ٢٠١٥ © Suhaib Salem/Reuters

منتصف اليسار: شخص يُنْتَبِه أنه جزء من عصابة مارا ١٨، احتجز من قبل الشرطة في سان سلفادور، سلفادور، ديسمبر ٢٠١٣ © Jan Sochor



ملخص تنفيذي

التي طرأت على مختلف جوانب العنف المميت على مر الزمان. بما في ذلك: استخدام الأسلحة النارية والإيداء القائم على أساس النوع. هذا وقد تبنت هذه النسخة طريقة حساب جديدة لتقدير التكلفة الاقتصادية العالمية لجرائم القتل باعتبارها خطوة في غابة الأهمية نحو تحديد تكاليف العنف المسلح.

بالرغم من المفاوضات التي وقعت حول إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥، إلا أن التقرير لم يتوانى عن التركيز على الأثر السلبي الذي يخلفه العنف وعدم الاستقرار على التنمية مرجحاً بذلك المنافع المحتملة من دمج هدف السلام والأمن في خطة التنمية الجديدة، وفي هذا السياق، سلط التقرير الضوء على تأثير العنف وعدم الاستقرار على المجتمعات بطرق تتعدى النفقات المباشرة للوفيات والجرحى التي تتمثل بنزوح الشعوب، وإغلاق المصالح، واضمحلال الاستثمارات، وانخفاض معدل السياحة، وفقدان المؤسسات لمشروعيتها.

يمثل "العنف المميت" بكافة أشكاله مؤشراً هاماً يمكن من خلاله قياس ومراقبة سير التقدم تجاه تحقيق السلام في المجتمعات إلى جانب أهداف أخرى مصاحبة لذلك إذا ما تم تبنيه في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. إلا أنه بغرض تسجيل ومراقبة تظاهرات العنف المختلفة التي تجري في جميع أرجاء العالم، من الضروري توجيه كافة جهود القياس والمراقبة نحو أكبر عدد ممكن من المصادر بالإضافة إلى بناء أواصر التعاون مع باحثين وأخصائيين في مجموعة متنوعة من المساقات والقطاعات بما فيها: الاقتصاد وعلم الجرائم والتنمية ودراسات حول الصراعات والصحة العامة، تعقياً على ذلك، ينبغي لعملية تتبع سير التقدم ضد أهداف التنمية أن تقدم لصنّاع السياسات والمتبرعين والناشطين صورة شاملة

في الأعوام التي عقيبت نشر "عبء العنف المسلح على الصعيد العالمي ٢٠١١"، تفتت أشكال مختلفة من العنف وعدم الاستقرار والصراعات في مناطق منها: جمهورية أفريقيا الوسطى، ومصر، وليبيا، وسوريا وأوكرانيا. وقد استمرت أمواج العنف الإجرامي باجتياح هوندوراس وفنزويلا وغيرها من مناطق أمريكا اللاتينية. ما يشير إلى أن العنف المسلح ما زال يسعى لسلب الأرواح والاستخفاف باستقرار الدول والمجتمعات وتهديد فرصة تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

تقدم هذه النسخة من "عبء العنف المسلح على الصعيد العالمي" مخططات وخطيلات لبعض من تلك التطورات مع الحفاظ على "المقاربة الموحدة" للعنف المسلح الذي تم تقديمه في النسخة السابقة، وبالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من مختلف أنواع المصادر بما في ذلك: الصحة العامة وتطبيق القانون وهيئات العدل بالإضافة إلى أماكن الرصد المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان والوكالات الدولية، فإن هذه المقاربة تتيح مراقبة التغيرات والوجهات في مستويات العنف المسلح على الأضعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. إذ أن تركيزها شامل بحيث يغطي العنف الشخصي والسياسي والإجرامي والاقتصادي والصراع التي غالباً ما تتداخل لتزيد من حدة بعضها البعض.

تستعرض هذه النسخة خليلاً لبيانات شاملة للفترة الممتدة بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ إلى جانب تقييمات لوجهات وديناميكيات مستجدة في العنف المميت في الأوضاع القتالية وغير القتالية، وبفضل التحسينات الملحوظة في جمع وإعداد التقارير حول البيانات الجزأة عن العنف المميت في عدة بلدان، تمكنت فصولها من تقديم تقييمات أجود وأكثر وضوحاً في الوقت ذاته للتغيرات

٤٤,١ من مجمل الوفيات الناتجة عن العنف أو بمعدل سنوي يصل ١٩٧,٠٠٠ وفاة للفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٢.

■ يُقدّر عدد النساء اللواتي أصبحت ضحايا جرائم القتل على الصعيد العالمي بمعدل ٦٠,٠٠٠ سنوياً في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٢، أي ما يعادل نسبة ١٦ بالمائة من جرائم القتل المتعمدة.

■ لو انخفض معدل جرائم القتل في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ إلى أقل المستويات الممكنة أي بين ٢ إلى ٣ وفيات من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص. حينها كان من الممكن تفادي خسائر اقتصادية ناتجة عن جرائم القتل العالمية بقيمة ٢ تريليون. أي ما يعادل ٢,١٤ بالمائة من الناتج العالمي الخام في ٢٠١٠.

تبين احصاءات الأعوام ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ أن أغلبية البلدان والمناطق - ١٣٧ من أصل ١٨٩ قيد المراجعة - تستعرض معدلات منخفضة جداً أو منخفضة من العنف المميت (أقل من ١٠ وفيات من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص) (ارجع إلى الخريطة (٢,١)). وقد تبين أيضاً أن معدل العنف المميت في هذه البلدان أخذ بالانخفاض. ما يشير إلى أنه عندما تكون معدلات العنف منخفضة بالأصل فإنها تميل إما للبقاء منخفضة أو للاستمرار بالانخفاض. هذا وتشير مقارنة أجريت للفترات ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ و٢٠٠٧-٢٠١٢ إلى أنه على الصعيد العالمي انخفضت أعداد الوفيات الناتجة عن جرائم القتل المتعمدة بنسبة ٥ بالمائة. باستثناء أمريكا ألا وهي المنطقة الوحيدة التي تشهد ارتفاعاً ملموساً في جرائم القتل (ما يقارب ١٠ بالمائة).

كما وأظهرت المقارنة بأن الوفيات الناتجة عن الإقتال المباشر قد ارتفعت بنسبة ٣٤ بالمائة بين الفترتين. بينما انخفضت معدلات الوفيات الناتجة عن العنف في كافة الفئات الأخرى. هذا وقد نتج جزء كبير من هذه الوفيات الناتجة عن الإقتال المباشر من الصراع المسلح في ليبيا وسوريا. وفي الآونة ذاتها ارتفعت معدلات العنف المميت في بعض الدول التي لا تواجه أي صراع مسلح مثل هندوراس وفنزويلا لتصل مستويات مشابهة لتلك البلدان الخاضعة للحروب.

عن كيفية تطور أنماط العنف. وكيف ولمّ يشكل ذلك أهميةً على تحقيق التنمية المستدامة. إذا ما أرادوا صياغة سياسات فعالة في التقليل من مستويات العنف المميت.

تشمل المخرجات الرئيسية التي توصلت إليها هذه النسخة ما يلي:

■ أظهرت التقديرات التي تم ذكرها في نسخ متعاقبة من "عرباء العنف المسلح على الصعيد العالمي" انخفاضاً مستمراً في معدل أعداد الوفيات السنوية الناتجة عن العنف في جميع أنحاء العالم: من ٥٤٠,٠٠٠ وفاة ناتجة عن العنف للفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧ و ٥٢٦,٠٠٠ للفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ إلى ٥٠٨,٠٠٠ للفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢.

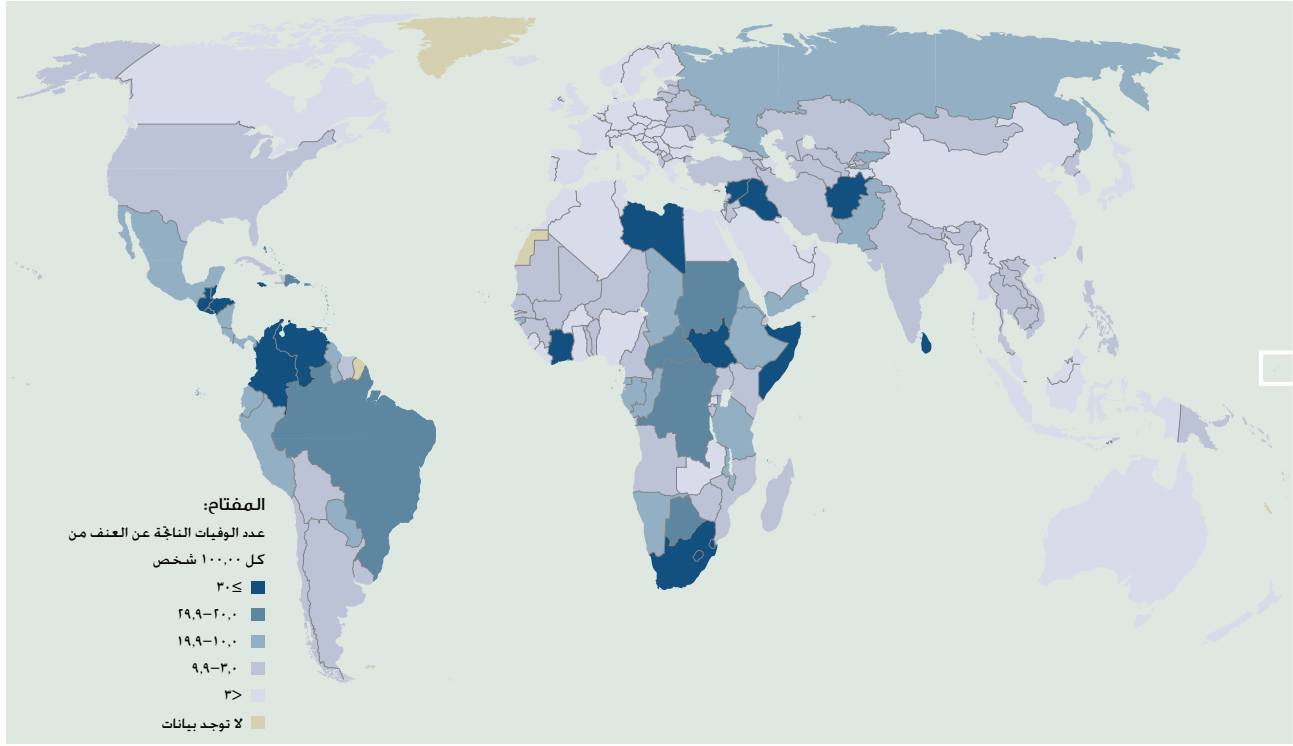
■ بالرغم من أن مجموع أعداد الوفيات الناتجة عن العنف قد انخفضت على الفترات المذكورة أعلاه. إلا أن الأعداد السنوية للوفيات الناتجة عن الإقتال المباشر قد ارتفعت بشكل ملموس: من معدل ٥٢,٠٠٠ وفاة إلى ٥٥,٠٠٠ وإلى ٧٠,٠٠٠ وفاة نتجت بالأخص عن الصراع المسلح في ليبيا وسوريا. ■ بالإضافة إلى أعداد الوفيات الناتجة عن الإقتال المباشر والتي تصل ٧٠,٠٠٠ سنوياً. فقد شهدت الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٢ معدلاً سنوياً يصل ٣٧٧,٠٠٠ جريمة قتل متعمدة. و٤٢,٠٠٠ جريمة قتل غير متعمدة و١٩,٠٠٠ وفاة نتيجة التدخلات القانونية.

■ وصل المعدل العالمي للوفيات الناتجة عن العنف للفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢. إلى موت ٧,٤ شخص من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص.

■ تشكل الدول الـ ١٨ ذات أعلى معدلات الوفيات الناتجة عن العنف ما يصل ٤ بالمائة فقط من مجمل أعداد سكان العالم بالرغم من أنها تغطي ربع (٢٤ بالمائة) مجمل أعداد الوفيات الناتجة عن العنف في العالم.

■ تستخدم الأسلحة النارية على الصعيد العالمي بنسبة ٤٦,٣ بالمائة من كافة جرائم القتل وبنسبة ٣٢,٣ من أعداد الوفيات الناتجة عن الإقتال المباشر. وهذا يشير إلى أن الأسلحة النارية تُستخدم بنسبة

الخريطة ٢: المعدلات السنوية للوفيات الناجمة عن العنف من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص في الفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢



المصدر: الأمانة العامة لإعلان جنيف (٢٠١٤)

نقاش لما بعد ٢٠١٥

بالرغم من أن إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ يشير إلى "السلام" و"الأمن"، إلا أن هذه المصطلحات لم تكن مشمولة في الأهداف أو المؤشرات الإنمائية للألفية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٠، مشروع الألفية). لذا فإن إضافة هدف حول "المجتمعات السلمية والشاملة" في إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ - كما هو مقترح من قبل مجموعة العمل المفتوحة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر بشهر آب ٢٠١٤ حول أهداف التنمية المستدامة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٤) - سيشكل قفزة نحو الأمام، كما وسيشجع الدول - التي تعاني من شكل من أشكال عدم الاستقرار - على استهداف وتتبع سير تقدمهم نحو ذلك الهدف وغيرها من الأهداف المرتبطة به.

وفي حقيقة الأمر لقد تم تحقيق تقدم ملحوظ منذ بداية تبني إعلان جنيف حول العنف المسلح والتنمية في عام ٢٠٠٦ والتقرير التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة بعنوان "تشجيع التنمية من خلال التقليل والحد من العنف المسلح" (إعلان جنيف، ٢٠٠٦، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩). كما وتم دمج السياق حول "العنف المسلح" و"الوفيات الناجمة عن العنف" في العديد من المنتديات الدولية والأبحاث حول السياسات والمقترح المذكور أعلاه حول الأهداف الإنمائية المستدامة. وقد كانت إحدى أهم التغيرات التي حدثت منذ إعلان الألفية وتقرير عام ٢٠١٤ للجنة العليا للأمم المتحدة حول "التحديات والتحديات والتغيير" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤). هي النقلة بعيداً عن العنف المرتبط بالصراع

النقاط البارزة في الفصول

يقدم الفصل الأول (العنف، والأمن، وخطة التنمية العالمية الجديدة) نبذة عامة عن تطور النقاشات حول إضافة الهدف المتمثل بتحقيق "مجتمعات سلمية وشاملة" إلى إطار التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥. ويُلخص هذا الفصل الحالة (لحين أواخر ٢٠١٤) المتعلقة بدمج مثل هذا الهدف مع خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. كما ويقدم نظرة عامة حول الجهود المبذولة نحو تنمية الأهداف والمؤشرات التي تتعامل مع الأمن والسلامة والعنف المسلح. إضافةً إلى أنه يركز بالأخص على قياس ومراقبة العنف المميت الذي بدوره يعكس شمولية أكبر كمؤشرٍ فعال في تتبع سير التقدم تجاه تحقيق أي من أهداف السلام والأمن من استخدام "جرائم القتل" أو "الوفيات الناجمة عن الصراعات" وحدها.

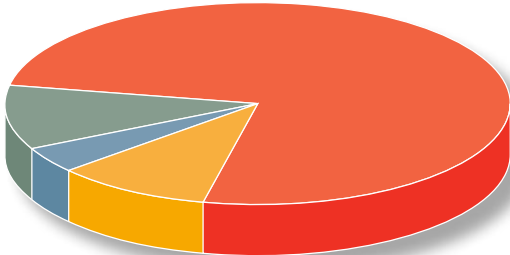
يحلل الفصل الثاني (مستجدات حول العنف

المميت) التغيرات في توزيع وشدة العنف المميت من خلال مقارنة البيانات التي تم جمعها مؤخراً للفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ مع البيانات التي تعود للفترة ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ والتي بدورها شكلت أساساً للبحث الذي تم تقديمه في نسخة ٢٠١١ من "عبء العنف المسلح على الصعيد العالمي". وقد تم تقدير عدد الأشخاص

الشكل أ: توزيع عبء العنف المميت على الصعيد العالمي

LEGEND:

- الوفيات الناجمة عن الإفتتال المباشر (٧٠٠,٠٠٠ : ١٤٠٠٠)
- جرائم القتل المتعمدة (٣٧٧,٠٠٠ : ٧٧٤)
- جرائم القتل غير المتعمدة (٤٢٠,٠٠٠ : ٨٨)
- حالات القتل الناجمة عن التدخل القانوني (١٩,٠٠٠ : ٤٤)



المصدر: الأمانة العامة لإعلان جنيف (٢٠١٤)

وعدم الاستقرار نحو فهم أكثر شمولية للعنف المسلح وجميع أشكاله.

تماشياً مع هذه النقطة، جذبت العديد من التحليلات الانتباه إلى المزايا التي أوفعتها المقاربة الموحدة على العنف المسلح كما وتطرقنا إلى استخدام مؤشر "الوفيات الناجمة عن العنف" كطريقة منطقية لتتبع سير التقدم في التقليل من العنف، حيث أن المقاربة التي تتناول الوفيات الناجمة عن العنف قادرة على استنباط مجموعة واسعة من الأفعال التي تُغفل في البيانات المتمركزة وزيادة المقارنة بين الدول إلى الحد الأقصى وتفادي الخطأ في الإحصاء إلى جانب كونها قابلة للتطبيق. وبالفعل أثبتت المقاربة قدرتها في أن تصبح أكثر موثوقيةً وشموليةً إذا ما استمرت البلدان في التحسين من قدراتها المتعلقة بجمع وجزنة وإعداد التقارير حول البيانات المتعلقة بالعنف المميت - بالأخص في المناطق التي ما زالت فيها تلك الممارسات غائبة أو طور النشأة.

وفي مجال مليء بمجموعة مشوش من المفاهيم والتعاريف (مثل الهشاشة وانهايار الدولة والأوضاع المتأثرة بالصراعات والمعرضة للانهيار، والعنف الإجرامي). يعتبر التركيز الشامل على الفعل الإجرامي نقطة مقارنة قوية. وكما استنتج فريق المهام لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ التالي:

تم تحقيق تقدم ملحوظ في قياس العنف وعدم الاستقرار وبالأخص فيما يتعلق بمؤشر عدد الوفيات الناتج عن العنف والذي يحوي عدد الوفيات المرتبط بالصراعات وعدد جرائم القتل (تقرير فريق المهام التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٣، الصفحة ٣٥)

على الرغم من أن التوافق والدعم النامي من الدول والمنظمات الناجمين عن إضافة الهدف المتمثل بتحقيق مجتمعات سلمية ومستقرة إلى إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥. يبدو أن العديدين إلا أنه يجدر العلم بأن التقليل من العنف وعدم الاستقرار ليس وسيلة لتحقيق الأهداف الإيمائية فحسب وإنما هدف إيمائي قيم بحد ذاته.



صورة ▲ فتاة تركع بالقرب من قبر ضحية محاولة تفجير انتحارية من قبل بوكو حرام في كنيسة على ضواحي منطقة أبوجا، نيجيريا، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢ © Afolabi Sotunde/ Reuters

الناجحة عن العنف، إلا أن المناطق مثل: شمال أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا قد شهدت ارتفاعاً ملموساً في معدلات الوفيات الناجمة عن العنف من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص من الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ إلى ٢٠٠٧-٢٠١٢. وبالفعل لقد توصلت هذه النسخة إلى أنه بالرغم من الانخفاضات الملموسة في العنف حول العالم إلا أن هناك بلدان غير الخاضعة للحروب ما زالت تشهد مستويات عالية من العنف.

هذا وتوصل تحليل لآخر البيانات المتوفرة إلى تقدير عالمي مضبوط ألا وأن ما يقارب نصف مجمل جرائم القتل - ٤٦,٣ بالمئة - سببها هو الأسلحة النارية، وعلى الرغم من أن التغطية ما زالت ضعيفة بعض الشيء إلا أن البيانات الجزأة حول استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل قد قدمت مدخلاً ذو فائدة فعلى سبيل المثال: لقد

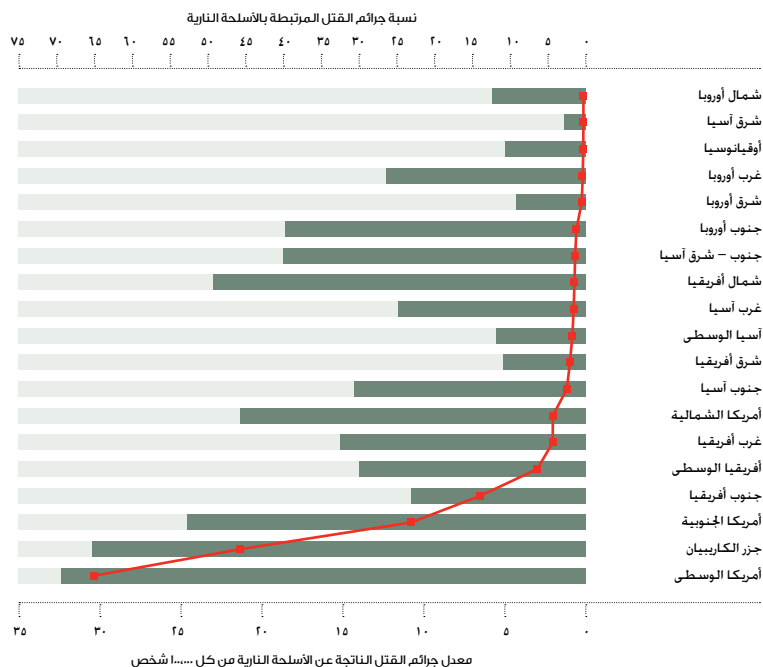
الذين لقوا مصرعهم جزاء العنف بما يصل ٥٠٨,٠٠٠ على الصعيد العالمي للفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢. أي ما يزيد عن ٣ مليون وفاة ناجمة عن العنف خلال فترة الأعوام الستة. وكما هو موضح في الشكل ١. فقد سُجل ما يتراوح ثلاثة أرباع (٧٤ بالمئة) من هذه الوفيات على أنها جرائم قتل متعمدة بينما سجلت نسبة ١٤ بالمئة فقط منها على أنها وفيات ناجمة عن أوضاع قتالية، يستغل هذا الفصل ميزة توافر بيانات مضبوطة - بالأخص تلك المتعلقة بالتفاصيل حول جرائم القتل الناجمة عن الأسلحة النارية على الصعيد القومي - بغية تقديم تقديرات وتحليلات أكثر دقة.

تشهد الغالبية الأكبر من البلدان مستويات منخفضة ومتناقصة من العنف المميت بينما تشهد المناطق الفرعية من العالم انخفاضات متناظرة في عدد الوفيات

الشكل ٢،١٧: معدل جرائم القتل الناتجة عن الأسلحة النارية ونسبة جرائم القتل

المرتبطة بالأسلحة النارية من كل منطقة فرعية في الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٢.

■ نسبة جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة النارية ■ معدل الجرائم الناتجة عن الأسلحة النارية



المصدر: الأمانة العامة لإعلان جنيف (٢٠١٤)

الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وجد أن ما يزيد عن نصفهن قد لقين حتفهن في واحدة من الدول الخمسة والعشرين التي تتصف بأعلى معدلات جرائم قتل الإناث، وسلفادور وهوندوراس وجنوب أفريقيا هي الدول الأعلى بالقائمة (ارجع إلى الشكل ٣،٤). لوحظ أن الدول التي تشهد المعدلات الأعلى من جرائم قتل الإناث لديها أقل نسبة من جرائم القتل المرتبطة بالعنف ضد الشريك الحميم، إذ أنه في هذه الدول تعتبر نسبة مقتل النساء خارج نطاق الخصوصية - بالمقارنة مع «الدائرة الحميمة» - أعلى بكثير منها في الأماكن الأخرى. كما وأظهر تحليل البيانات أيضاً أن أعداد النساء اللواتي يلقين حتفهن باستخدام الأسلحة النارية - بالمقارنة مع آليات أخرى - أعلى بكثير في المناطق التي تشهد معدلات عالية من جرائم القتل الناتجة عن الأسلحة النارية.

علاوة على ذلك، يسلط الفصل الضوء على ثبات معدلات جرائم القتل الموجهة ضد الشريك على مر الزمان وعبر مختلف المناطق مشيراً بذلك إلى ضرورة صياغة سياسات مستهدفة بشكل أكبر للتقليل من هذا النوع من العنف. تبقى الصورة العالمية للعنف المميت ضد النساء غير مكتملة إلا أن بعض الدول تقدمت بعض الشيء في طرق جمع البيانات وزيادة توافر المعلومات المجزأة حسب النوع حول جرائم القتل، وبعضها الآخر وبالأخص آسيا وأفريقيا ما زالت تفتقر إلى القدرة والتمويل المطلوب لأخذ خطوات مماثلة.

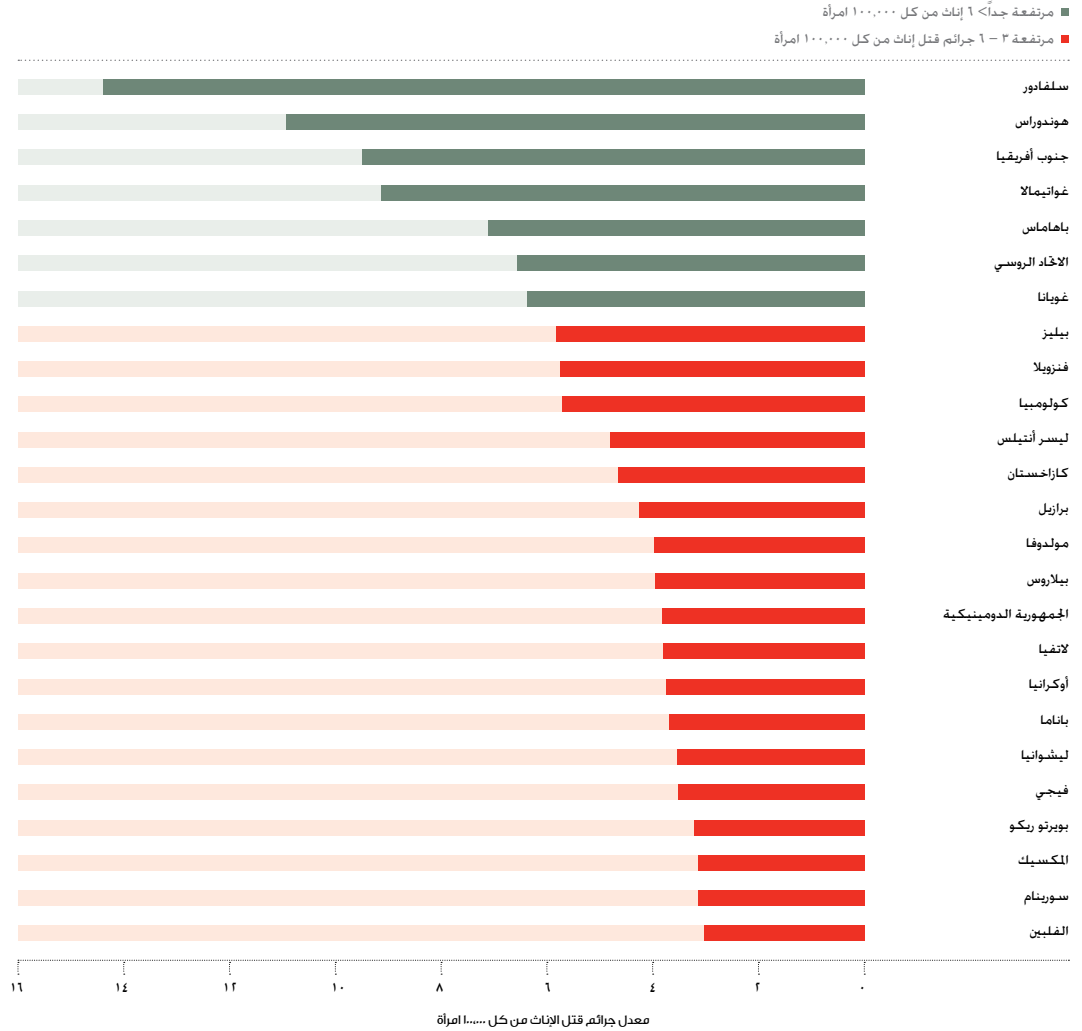
يوضح الفصل الرابع (الكشف عن العنف المميت) أن البيانات الملائمة والموثوقة والمجزأة تعدّ في غاية الأهمية في عمليات صنع القرار المرتبطة بصياغة وتنفيذ التدابير والبرامج العملية التي تهدف إلى الحد والتقليل من العنف المميت، حيث يمكن استخدام البيانات التي توفر تفاصيلاً حول الأماكن، والخصائص الاجتماعية الديمغرافية للضحايا ومرتكبي الجرائم، والأدوات المستخدمة لإحداث الأذى، والظروف المحيطة بالأحداث المميتة. كدليل فعّال في عملية صنع السياسات وإعداد البرامج، إضافةً إلى أنها تقدم مدخلاً إلى المحفزات وموجهات العنف المميت.

هذا وقد تساعد البيانات المجزأة على الكشف عن

كشفت أن المناطق الفرعية التي لها النصيب الأكبر في استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل - في أمريكا الوسطى، وجزر الكاريبيان، وجنوب أفريقيا، على الترتيب التنازلي - هي تلك المناطق التي تتصف بأعلى معدلات جرائم القتل أيضاً (ارجع إلى الشكل ٢،١٧).

يقدم الفصل الثالث (العنف المميت ضد النساء والفتيات) أحدث البيانات والأبحاث المرتبطة بالعنف المميت ضد النساء. حيث أنه بالاتساق مع الانخفاض الجمل لأعداد جرائم القتل حول العالم، شهدت الأعداد السنوية لضحايا جرائم القتل الإناث انخفاضاً بسيطاً من ١٦,٠٠٠ امرأة في الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٧ إلى ١٠,٠٠٠ امرأة في الفترة ما بين ٢٠١٢-٢٠٠٧. أي ما يعادل انخفاض من ١٧ بالمئة من مجمل جرائم القتل المتعمدة إلى ١٦ بالمئة، ومن بين الـ ٣٦٠,٠٠٠ اللواتي قتلن ما بين

الشكل ٣،٤: معدلات جرائم قتل الإناث المرتفعة والمرتفعة جداً من كل ١٠٠,٠٠٠ امرأة في الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٢



أولويات التدخل والأهداف التي ينبغي أن ترمي إليها البرامج إلى جانب المساعدة التي تكون ذات فعالية حسب الحالة.

يقترح الفصل الخامس (التكلفة الاقتصادية لجرائم القتل) طريقة لتقييم العبء الاقتصادي الذي يخلفه العنف الإجرامي. وبالرغم من الانخفاض في مستويات

التطورات القومية الفرعية التي قد تبقى مكتومة في ظل البيانات التي تغطي المستوى القومي. فعلى سبيل المثال في البرازيل، تنقلت المعدلات المرتفعة من العنف المميت من عواصم مثل ريو دي جينيرو وساو باولو إلى شمال الدولة وإلى المحافظات الأصغر حجماً، إلا أن المعدل القومي بقي على حاله دون تغيير. فالبيانات التي تغطي هذه التحولات القومية الفرعية قد تساعد في تحديد



صورة ▲ محقق يتفحص
جثة وجدت في قبر غير معتم
في مقبرة سرية في كولون.
سلفادور، ديسمبر ٢٠١٣ ©
Jose Cabezas/ AFP
.Photo

جرائم القتل في العديد من الدول الخاضعة للمراجعة في هذا التقرير. إلا أن النسب الاقتصادية آخذة في النمو حيث أنه كلما طالت أعمار الأشخاص وأصبحت أكثر أماناً وإنتاجيةً ازدادت التكلفة الاقتصادية الإجمالية لجرائم القتل. وفي عام 2010 وحده وصلت التكلفة العالمية لجرائم القتل 171 بليون دولار أمريكي وهي قيمة معادلة للناج العالمي الخام في فنلندا في ذلك العام. كما ويسلط الفصل الضوء على أن متوسط العمر المتوقع في الدول مثل: كولومبيا وسلفادور وفنزويلا سيزيد بما يقارب 10 و14 و 16 شهر على التوالي في ضوء غياب جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة النارية.

الاستنتاج

تعتبر إتاحة المعلومات المفصلة حول أنماط وديناميكيات العنف المميت أمراً أساسياً للوصول إلى فهم أكثر شمولية للأسباب والعواقب. ولصياغة استراتيجيات فعالة للحد والتقليل من العنف. وقد لجأت نسخة «عبء العنف المسلح على الصعيد العالمي ٢٠١٥» إلى الاستفادة من توافر بيانات مجزأة مدعومة حول العنف المميت. وتشمل قاعدة البيانات متعددة المصادر التي تقدم خلفية لكافة التحليلات والبحوث في هذه النسخة، بيانات مجزأة حسب النوع حول الضحايا ومعلومات متعلقة باستخدام الأسلحة النارية في العنف المميت في مجموعة كبيرة من البلدان. ستنثبت تلك التفاصيل بأنها في غاية الأهمية عند تتبع سير التقدم نحو تحقيق مجتمعات سلمية - في نطاق إطار خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ أو ببساطة لتحقيق انخفاضات في التكلفة البشرية الناجمة عن العنف المميت. 📌



لقد قدمت نسخة عام ٢٠١٥ من «عبء العنف المسلح على الصعيد العالمي» مرتعاً غنياً بالبيانات المتعلقة بالأمن وإطار التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥. فقد توصلت من خلاله إلى تقدير يصل إلى ٥٠٨,٠٠٠ شخص من لقوا حتفهم جراء العنف الناجم عن أوضاع الصراع وعدم الصراع- في كل سنة من الفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢. الأمر الذي يشير إلى انخفاض في الأعداد التي وصلت ٥٢٦,٠٠٠ شخص في الفترة ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩. نرى هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في الأوضاع غير القتالية حيث انخفضت أعداد النساء والفتيات من ١٧ إلى ١٦ بالمئة. بيد أن أعداد وفيات الإقتتال المباشر قد أخذت بالنمو من ٥٥,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ سنوياً طوال الفترة ذاتها. وقد لوحظ استخدام الأسلحة النارية في ما يقارب نصف حالات القتل المرتكبة وفي ما يقارب ثلث الوفيات الناجمة عن الإقتتال المباشر.

وقد توصل هذا البحث إلى أنه كان من الممكن تفادي ما يقارب ٢ تريليون دولار أمريكي من الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالعنف العالمي إذا ما انخفض معدل القتل العالمي في الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ إلى مستويات أقل من ٣ وفيات من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص - أي ما يدل إلى أقل من معدل ٧,٤ من كل ١٠٠,٠٠٠ حالة للفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢. وكانت هذه الادخارات لتعادل ٢,٦٤ بالمئة من الناتج العالمي الخام لعام ٢٠١٠.

تبين هذه النسخة كيفية تفعيل استخدام المقاربة الشاملة للوفيات الناجمة عن العنف في تتبع سير التقدم نحو تحقيق السلام والأمن - بغض النظر عما إذا كان ذلك جزءاً من إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ أو كان ذلك هدفاً منفرداً بحد ذاته.



مسح الأسلحة الصغيرة
Maison de la Paix
Chemin Euène-Rigot 2E
CP136 - 1211 Geneva
Switzerland
t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e info@smallarmssurvey.org
w www.smallarmssurvey.org



Available in print or as eBook
www.smallarmssurvey.org/publications/GBAV

إعلان
جنيف